صنعاء / بشير الحزمي:

في إطار جهودها الرامية لمواجهة الأزمة المائية في بلادنا

الموارد المائية بصدد التحرك مع القيادة السياسية والحكومة وقادة العمل السياسي والنقابي والمجتمعي

استكملت الهيئة العامة للموارد المائية وضع خطة المحاور الستة في عملها للفترة القادمة لمواجهة الازمة المائية في بلادنا والتى ستناقشها خلال الايام القادمة في ورشة عمل تضم مختلف الجهات المعنية بقضايا المياه .

ويتصدر خطة المحاور الستة العاجلة لعمل الهيئة للفترة القادمة التحرك مع القيادة السياسية والحكومة وقادة العمل السياسي والنقابي والمجتمعي لمواجهة الازمة المائية.

وأوضحت الهيئة في تقرير لها أن أزمة المياه في اليمن أصبحت قضية وطنية تعني كل اليمنيين لارتباطها بحاضر البلد ومستقبله، وقد بذلت جهود كثيرة خلال السنوات الماضية لتحديد أسباب هذه الأزمة ، التحديات والحلول لمواجهتها سواء على المستوى الوطني أو على مستوى بعض الأحواض والمناطق المائية من خلال الدراسات والخطط والاستراتيجيات.

وذكرت الهيئة في تقرير لها أن ادراك حجم الأزمة أصبح ملموسا لدى معظم اليمنيين سواء في الريف أو في الحضر من خلال النقص في امدادات المياه للاستخدامات المختلفة وارتفاع كلفة الحصول عليها وما يرافق ذلك من مشاكل اجتماعية وصحية وتنموية، وهو ما ينطبق أيضا على ادراك الجميع (ولو بنسبة أقل) عن أسباب هذه الأزمة في جوانبها المختلفة التى تشمل : شحة في الموارد المتجددة ، استنزاف متعاظم للمخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية، الاستخدام غير الرشيد وغير المستدام للموارد المتاحة ، وغيرها من الأسباب الاخرى .

ولفتت الهيئة الى أن جهود مواجهة الأزمة المائية، بالرغم مما اتخذت من إجراءات إلا انها ما زالت دون المستوى المطلوب (حتى في الحدود الدنيا) ، كما أنها تواجه بمقاومة من البعض ولا مبالاة من البعض الآخر وتهرب من تحمل المسئولية من قبل الجهات ذات الاختصاص.

وذكرت الهيئة أنها (بحكم مهامها واختصاصاتها) معنية بسرعة وضع وتحديد اتجاهات العمل ومحاور النشاط أكان ذلك بتحديد مهامها المباشرة أو مهامها مع الآخر خصوصا في ظل ما يجري من عبث كبير في الثروة الوطنية من المياه، في ظل غياب مطلق للمسئولية تجاه ما يجري من قبل كل الأطراف والجهات المعنية كانت رسمية أو أهلية، محلية أو مركزية.

مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان لـ 14 أكتوبر :

اليمن تعيش حالة من الانفجار السكاني في ظل شحة الإمكانيات لمعالجة المشكلة

إيقاف الدعم الحكومي للبرامج السكانية تسبب في عدم تنفيذ السياسة السكانية

■ مطهر زبارة

قال الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر احمد زبارة ، ان انفجارا سكانيا تعيشه اليمن حاليا يهدد بالفعل بوضع "كارثي" نتيجة النمو المتسارع في أعداد السكان وشحة إمكانيات المواجهة.

وأوضح في لقاء أجرته معه صحيفة 14 أكتوبر ان مشكلات كبيرة صحية وتعليمية تترتب حاليا ومستقبلا على الوضع السكاني ، مشددا على أهمية تدارك الانفجار السكاني القائم ، من خلال برامج اكثر فاعلية وتنفيذ السياسة السكانية التي تم إعدادها من قبل المجلس . لافتا إلى أن المجلس اعد سياسة سكانية صنفت ضمن أفضل السياسات السكانية في المنطقة ، لكن عدم وجود موارد وشحة الاعتمادات المالية وإيقاف الدعم الحكومي الخاص بتنفيذ البرامج السكانية تسبب في عدم تنفيذ السياسة السكانية .. فإلى نص اللقاء :

لقاء / شوقي العباسي

■ بداية ما الذي يمثل الاحتفال في اليوم العالمي للسكان في اليمن؟ وماذا عن شعار الاحتفال هذا العام؟

الاحتفال باليوم العالمي للسكان يمثل بعداً استثنائياً في إطار التدخلات الحيوية المطلوبة لمواجهة التحديات السكانية الراهنة في اليمن ، وبلادنا بهذه المناسبة تحتفل سنوياً مع دول العالم بإقامة العديد من الفعاليات المرتبطة بقضايا السكان والتنمية بهدف إيصال رسالة إلى المعنيين والمجتمع بأنه لا تزال هناك مشكلة سكانية لن نتمكن من حلها إلا إذا تعاون وتكاتف الجميع في مختلف القطاعات الحكومية والأهلية .

وبالتالي فإن شعار الاحتفال بهذه المناسبة لهذا العام يحمل في طياته العديد من الدلالات والمعاني والرسائل السكانية القوية والواضحة أهمها المضي قدما نحو الاستثمار في الشباب لكي تحظى هذه الشريحة بأهمية أساسية في خطة التنمية المقبلة. والعمل على دعم تأمين حقوقهم والاستثمار في مستقبلهم من خلال توفير التعليم الجيد والعمل اللائق والمهارات الحياتية الفعالة وفرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والتثقيف الصحي والسكاني الشامل .

تهديد سكاني

■ ماذا عن الوضع السكاني في اليمن ؟

■■ الوضع السكاني في اليمن حاليا بحاجة إلى تضافر كافة الجهود حتى لا يصل الى وضع سيئ يؤثر على عملية التنمية بسبب الزيادة المضطردة والارتفاع الكبير في عدد السكان ، حيث أن كل المؤشرات تؤكد أن نسبة السكان يمكن ان تصل الى الضعف خلال الثلاثة والعشرين سنة القادمة ، وهو الأمر الذي يهدد بشكل كبير العملية التنموية في البلاد . «الموارد الحالية و الشحيحة لليمن لا تكفي للسكان الموجودين مثل شحة المياه و الغذاء ، فكيف يمكن لهذا البلد ان يتحمل ضعف عدد سكانه في قادم السنين .. فقط المسألة بحاجة إلى جهود مكثفة من اجل الحد من الزيادة الكبيرة في عدد السكان». الامر الذي يستدعي عدم ترك الحكومة تعمل لوحدها في مواجهة هذه القضية الوطنية المهمة، الامر الذي يستدعي تكاتف المنظمات الدولية والمانحة ، وتضافر الجهود المجتمعية ، والأفراد ، لمواجهة التحديات التي تواجه اليمن في هذا الجانب ، مالم فان القضية السكانية ستلقي بظلالها الوخيمة على مستقبل الأجيال.

قضية أولوية

■ وماذا عن الاهتمام الحكومي بهذه القضية باعتبارها قضية وطنية؟

■■ نحن نؤكد دائما على ان القضية السكانية قضية وطنية تخص الدولة والحكومة وبالتالي لابد من ايلائها الاهتمام الكافي من قبل الحكومة ووضعها ضمن أولوياتها كونها تمثل العائق الرئيسي امام جهود البناء والتنمية في ظل النمو المتسارع للسكان في اليمن ، الأمر الذي يستدعي من الحكومة إيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها وتوفير الاعتماد اللازمة لتحقيق اهداف السياسة السكانية من اجل الوصول الى نمو سكاني يتناسب والإمكانيات المتاحة.

تحقيق بعض الأهداف

■ الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تبنت العديد من البرامج السكانية خلال السنوات الماضية ..هل ساهمت في تحقيق الأهداف؟

■■ يمكن القول إن برامج العمل السكاني التي تبنتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ونفذت عبر الجهات المعنية إلى جانب التطورات المجتمعية الأخرى قد ساهمت في تحقيق بعض الأهداف التي سعت إليها السياسة الوطنية للسكان من خلال تحسن عدد من المؤشرات الصحية وخاصة مؤشرات الصحة الإنجابية التي طرأت في بلادنا ، لكنها ليست بمستوى الطموح والأهداف التي حددتها السياسة السكانية في اليمن وليست كافية للوصول إلى تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية التي تتبناها والتزمت بتحقيقها الحكومة اليمنية كما أنها لا تعكس التفاوت الكبير بين الريف والحضر في معدلات الوفيات والإنجاب.

3 ٪ النمو السكاني

■ ماذا عن النمو السكاني في اليمن وآثاره على التنمية؟

■■ النمو السكاني المتسارع في اليمن بمعدل 3 % سنوياً والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم يمثل التحدي الأكبر للتنمية الاقتصادية وعامل ضغط كبير على الموارد التي هي في الأصل شحيحة ومن أبرزها المياه والموارد الطبيعية مثل النفط ، وعلى البنى التحتية الضعيفة والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وتمثل البطالة احد التحديات الجديدة التي تواجهها البلاد لكونها تزداد بشكل ملحوظ بين الشباب والنساء وهي أحد أسباب بروز الإرهاب.

تقدم في العمل السكاني

■ هل يمكن القول إن اليمن غير قادرة على تحقيق أي تقدم في مجال العمل السكاني ؟

■■ من خلال تجربتنا في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان فانه بالإمكان إجراء تقدم أفضل وتحقيق نجاحات ايجابية ملموسة في مجال العمل السكاني عموما والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على وجه الخصوص على المستوى الوطني إذا ما تم التركيز خلال المرحلة القادمة على البرامج التي تؤثر بصورة مباشرة على خفض معدلات الخصوبة وذلك من خلال توفير خدمات الصحة الإنجابية عالية الجودة في جميع أنحاء البلاد مع رفع الوعي المجتمعي من اجل زيادة الطلب على هذه الخدمات وهو الأمر الذي يستوجب معه المضي قدما نحو إعادة النظر وبشكل عاجل في ترتيب أولويات العمل السكاني من خلال تحديث وتنقيح محاور ومضامين وأهداف السياسة السكانية وبرامج عملها بناءً على نتائج التقييم للأوضاع والإشكالات والتحديات السكانية للفترة الماضية وفق آخر التطورات والمستجدات في مجال العمل السكاني والتوعية السكانية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ،كما ينبغي أيضا أن تضع الحكومة ضمن أولوياتها اعتبار تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من اجل النهوض بأوضاع الصحة الإنجابية وان تكون تلك الاعتبارات استجابة إستراتيجية مناسبة لقضية النمو السكاني السريع ،كما ينبغي على المدى القصير أن تسد برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية الحاجة لوسائل تنظيم الأسرة وان يكرس الجهد لتوفير خدمات الحمل المناسبة للنساء اللواتي يرغبن بها ومعالجة مشاكل الولادة الأكثر أهمية كرعاية ما قبل الولادة والولادة المأمونة أيضا ولابد من تعزيز النظام الصحي لكي يستطيع العاملون الصحيون في ادنى المراكز الصحية تقديم الخدمات البسيطة للنساء وتامين وسائل منع أكثر تطورا لتنظيم الأسرة لهن بالإضافة إلى تقديم خدمات الولادة المأمونة.

وهنا نؤكد أهمية تعليم الفتاة باعتباره قضية محورية ومهمة في اليمن بوصفها عاملا مهما في تحسين الحالة الصحية والغذائية للأطفال وللأمهات، وفي خفض معدل الخصوبة الإنجابية، إلى جانب دوره في إحداث تغيير اجتماعي لوضعية المرأة في المجتمع.

نموذج للتضخم السكاني

■ التركيبة السكانية في اليمن ربما تزيد من حجم التحديات؟ هل يمكن القول بان هذا يمثل تضخما سكانيا ؟

■■ التركيب النوعي والعمري للسكان في اليمن يصنف بأنه مجتمع فتي حيث تبلغ نسبة السكان في سن العمل (15 - 64) ما يزيد عن 54 % من حجم السكان ، وتدخل ضمن هذه التركيبة الفئة السكانية في سن الانجاب (الداخلة في سن الزواج والإنجاب). والذي بدوره يزيد من حجم التحديات السكانية في الجوانب التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية . بالإضافة الى أن ما يقارب ثلاثة أرباع السكان يقطنون في تجمعات سكانية متناثرة (110،000 قرية ومحلة صغيرة) في المناطق الريفية . في حين يقطن الربع المتبقي في المناطق الحضرية . وأن ما يقارب من نصف السكان يتركزون في خمس محافظات هي : تعز ، أب ، الحديدة ، مدينة صنعاء ، وحجة . ويمثل ما يقارب 42 % من السكان الفئة العمرية ما دون الـ 15 سنة .وهو ما يعني أن على الحكومة توفير المتطلبات الهائلة من الخدمات الأساسية (وخاصة الخدمات الصحية) والبنى التحتية والتي تفوق طاقة وإمكانيات الحكومة . اي ان الوضع السكاني في بلادنا حالياً يمثل أنموذجا للتضخم السكاني الذي يؤدي إلى إضعاف قدرات الأفراد في التنمية والإنتاج.

المعالجات للمشكلة

■ ماذا عن المعالجات لهذه القضية ؟

■■ معظم دول العالم تسعى إلى معالجة التحديات السكانية التي تواجهها من خلال سن التشريعات والقوانين والسياسات والبرامج الهادفة إلى إبراز التزام هذه البلدان تجاه مواطنيها في وضع المعالجات الناجعة تجاه المشكلة السكانية وتأكيد هذا الالتزام من خلال تبني مواد في دساتيرها تكون المرجعية للتوجهات الحكومية والمجتمعية في العمل من اجل الحد من النمو السكاني والآثار المترتبة على اقتصاديات تلك البلدان.

وفي اليمن هناك جهود كبيرة تبذل منذ مطلع التسعينات من خلال تبني السياسة الوطنية للسكان ، وإنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة كجهاز فني يتولى التخطيط والتنسيق للعمل السكاني والتوعية بالقضايا السكانية .الا ان شحة الموارد خاصة في ظل تقلص الدعم الأجنبي وبالمقابل إيقاف الدعم الحكومي الخاص بتنفيذ المشاريع السكانية سبب صعوبة كبيرة في الاستمرار في العمل السكاني في اليمن، وبالتالي نؤكد ضرورة اعتماد الميزانية اللازمة لتنفيذ الأنشطة والبرامج السكانية الهادفة الى تخفيض معدل النمو السكاني .كما ندعو المانحين الى التعاون معنا في زيادة الدعم المخصص للبرامج السكانية وخاصة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يعتبر الشريك في تنفيذ برامج السياسة السكانية.

أفضل استثمار

■ بماذا تحب أن تختتم حديثكم في هذا اللقاء ؟

■■ في الختام اوكد ان الاستثمار في الشباب اليوم من خلال تشجيعهم على العادات الصحية وضمان فرص التعليم والعمالة والحصول على الخدمات الصحية والتوعية السكانية وتوفير فرص العمل يمثل أفضل استثمار ممكن لتحسين حياة الأجيال المقبلة، وخلال السنوات القادمة سيكون للشباب أهمية مركزية في خطط التنمية ليس فقط لأنهم يمثلون قطاعا ضخما من السكان ، لكن لانهم هم المستقبل المستدام والقادر على الصمود، وهو المستقبل الذي نصبو إليه جميعا .

في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على ناسور الولادة

باباتوندي : آن الأوان لإنهاء ناسور الولادة والتصدي للظروف التي تعمل على إدامته

كتب / بشير الحزمي:

قال وكيل الامين العام للأمم المتحدة المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للسكان الدكتور باباتوندي أوشيتيمن أن موضوع اليوم العالمي للقضاء على ناسور الولادة هذا العام وهو (تعقب الناسور – وتغيير ظروف العيش) يعكس خطوة مهمة نحو القضاء على هذا الظرف الصحي الممكن تجنبه ، والذي يصيب ما يقدر بحوالي مليوني امرأة وفتاة في البلدان النامية .

وأضاف في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على ناسور الولادة حصلت الصحيفة على نسخة منه – أن ناسور الولادة - يبرز استمرار الفوارق على المستوى العالمي في الاستفادة من الرعاية الصحية والتمتع بحقوق الانسان الاساسية .

وأوضح أن معظم النساء اللاتي يصبن بالناسور ، وهو ثقب في قناة الولادة ينشأ عادة عن مخاض طويل وعسير ، لا يعالجن طيلة حياتهن ، ويمكن أن تنشأ هذه الحالة بسهولة لدى النساء والفتيات اللواتي عالجن الناسور جراحيا لكن متابعته الطبية كانت ضعيفة أومنعدمة ثم أصبحن حوامل مرة أخرى .

وقال باباتوندي أوشيتيمن : لمعالجة الناسور الولادي وتمكين المرأة من متابعة الرعاية الطبية يلزمنا أن نعرف المزيد عن عدد النساء والفتيات اللاتي يحتجن الى الخدمات وعن أماكن عيشهن .

وأشار الى أنه في معظم الحالات ، تضطر النساء اللواتي يعانين من هذه الظروف من التواري عن الانظار بسبب وصمة العار المقترنة به وينعزلن عن اسرهن ومجتمعاتهن المحلية .

ولفت الى انه وعن طريق التسجيل المنهجي لكل امرأة وفتاة مصابة بناسور الولادة وتعقبها ، يمكننا أن نخطو خطوات جبارة نحو تحسين رفاههما وزيادة حظوظ بقاء مواليدهما على قيد الحياة في حالة أحمالهما اللاحقة ، مؤكدا أن القضاء على الازمة الصحية لناسور الولادة يتطلب النهوض بقدرات البلدان على توفير فرص الاستفادة من خدمات جيدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ، بما فيها تنظيم الاسرة ورعاية الامومة ، ولا سيما الرعاية الطارئة الشاملة في حالة الاصابة بناسور الولادة .

وقال إن تعقب ومعالجة كل حالات الناسور أمر حاسم ، لكن من اللازم أن تتخذ البلدان خطوات لمنع الناسور عن طريق معالجة الاسباب الطبية والاجتماعية – الاقتصادية الدفينة ، والقضاء على الفوارق الجنسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومنع حمل الطفلات والإنجاب المبكر وتشجيع التعليم ، لا سيما تعليم الفتيات ، موضحا أنه للتصدي لما يمثله ناسور الولادة المهمل من انتهاك للصحة وحقوق الانسان ، أعلن صندوق الامم المتحدة للسكان ، مع شركاء في شتى أنحاء العالم ، عن الحملة العالمية للقضاء على ناسور الولادة ، منذ عقد مضى . وقد احرز تقدما كبيرا .

وقال انه بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان خضعت 47000 امرأة وفتاة لعمليات جراحية لمعالجة الناسور ، لافتا الى أن المنظمات الشريكة وفرت العلاج لأعداد اضافية من النساء والفتيات المصابات بالناسور . غير انه لا يزال ثمة الشيء الكثير مما يتعين القيام به ، ويلزم المزيد من الدعم والزخم لتمكين الحملة من توسيع نطاقها لتشمل كل ارجاء العالم حيث تعيش النساء اللواتي يعانين من الناسور منعزلات وكثيرا ما لا يكن على علم بتوفر العلاج أو حتى بإمكانية معالجته ، مؤكدا أن الأوان قد آن لإنهاء ناسور الولادة والتصدي للظروف التي تعمل على ادامته ، بما فيها الفقر ، وانعدام فرص الاستفادة من الرعاية الصحية ، وظاهرة زواج الاطفال ، والإنجاب المبكر .

وقال : نحن نملك الموارد والدراية . ولا تنقصنا سوى الارادة السياسية للنهوض بمركز المرأة والفتاة ، وتصحيح الفوارق وحماية حقوق الانسان الواجبة لكل امرأة وفتاة ، حتى لا يقوض الناسور أبداً صحة الشخص ورفاهه وكرامته وقدرته على المشاركة في مجتمعه المحلي والإسهام فيه .